

اتهام الجمهوريين بخوض حملة أيديولوجية ضد أوباما

شلال تام للدولة الفيدرالية يضع أميركا أمام مأزق سياسي كبير

ومن النتائج الأخرى للشلال أن الماذن العسكرية الأمريكية في العالم حيث سقط جنود أميركيون في الحربين العالميتين الأولى والثانية وخصوصاً أثناء الانزال في النورماندي أقلت بدورها موقتا.

لكن تم استثناء الأمن القومي والخدمات الأساسية مثل العمليات العسكرية والمراقبة الجوية والسجون.

وهذا الغلاق "شات داون" بحسب العبارة الأمريكية التي تعني الشلال الجزئي للخدمات الفدرالية يأتي تتويجا لـ33 شهرا من التجاذبات والمواجهات بشأن الميزانية بين الديمقراطيين والجمهوريين الذين استعادوا السيطرة على مجلس النواب في يناير 2011م بعد انتخاب عشرات الأعضاء من التيار الشعبي المتشدد المعروف بحزب الشاي ("تي بارتني").

فهؤلاء يشددون منذ أشهر على التصويت على ميزانية تعود بطريقة أو بأخرى إلى إصلاح الضمان الصحي أبرز إنجاز اجتماعي قام به الرئيس ويحظى بدعم الديمقراطيين.

وشق هام من القانون الملحق بهذا الإصلاح دخل حيز التنفيذ أمس الأول وبات بإمكان ملايين الأميركيين المحرومين من الضمان الصحي تقديم طلب على الانترنت للحصول على تغطية مدعومة اعتبارا من يناير 2014م.

واليوم الأول للتسجيل تسبب باكتظاظ العديد من المواقع.

واشار استطلاع "كينيبياك" إلى أن 77% من الأميركيين يرفضون أي لجوء إلى اغلاق جزئي لأنشطة الدولة بهدف تعطيل تطبيق الإصلاح. لكن توقف وكالات الدولة الفدرالية عن العمل لن يكون له سوى انعكاس محدود على أكبر اقتصاد في العالم خلافا لما يمكن أن يفعله مأزق مستمر حول زيادة سقف الدين. ويخفي أن يخضع هذا الأمر لاتفاق بحلول 17 أكتوبر وإلا فإن الولايات المتحدة لن تتمكن من مواجهة أي من التزاماتها المالية.

وقال وزير الخزانة جاكوب لومساء أمس الأول أن الموقف الجزئي لانتشطة الدولة لن يغير شيئا بالنسبة للموعد الأقصى في 17 أكتوبر.

ويتوقع بعض البرلمانيين امشال توم كوبرين وريتشارد دورين دمجا للملطين في الاسابيع المقبلة. ويبدو أن شلال الادارات الفدرالية الأمريكية لم يؤثر على الاسواق المالية العالمية، لكن الاسواق بقيت حذرة مركزة على موعد 17 أكتوبر بالنسبة لسقف الدين.



واشنطن/ (ا ف ب)

>، انتهى أمس الأول على شلال إدارات الدولة الفدرالية في الولايات المتحدة كما بدأ في مازق سياسي مع اتهام الرئيس باراك أوباما خصومه بخوض "حملة أيديولوجية" كلفت الدولة شللا في إدارتها أدى إلى خسارة مئات آلاف الموظفين رواتبهم.

وقد حض الرئيس الأمريكي الجمهوريين في الكونجرس للتصويت بلا تأخير من أجل وضع حد لهذا الشلال الأول منذ 1996م.. وقال من حديقة البيت الأبيض: ذلك لن يتم الا عندما يفهم الجمهوريون أنهم لا يملكون الحق باحتجاج الاقتصاد رهينة لأسباب أيديولوجية".

وقد عمد الجمهوريون الذين يهيمنون على مجلس النواب إلى تغيير استراتيجيتهم أمس الأول بعد فشل محاولتهم لإقرار قانون مالية في مجلس الشيوخ يبطئ قانون أوباما الصحي المعروف ب"أوباماكير".

غير أن مشروعهم الجديد دفن في المجلس بعد تصويت سلبي ثلاث مرات على قوانين مالية صغيرة تهدف فقط إلى "إعادة فتح" ثلاثة قطاعات من الدولة الفدرالية وهي الحدائق العامة والنصب الوطنية والخدمات الخاصة بالمحاربين القدامى وخدمات مدينة واشنطن.

ويرفض البيت الأبيض هذا النهج "المجتزأ" الذي لا يحل الوضع بالنسبة للوكالات الأخرى الفدرالية مثل الأبحاث أو التعليم وقد اعترض عليها أوباما مستخدما حق الفيتو.

وقد ظهرت أولى أثار هذا الشلال في النصب والمتاحف الوطنية في واشنطن وتمثال الحرية في نيويورك والحدائق العامة الطبيعية الشاسعة التي بقيت مغلقة أمام السياح.

لكن مجموعة من المحاربين القدامى الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية تحذوا هذا المنع وبدع مع برلمانيين اقتحموا الحواجز التي كانت تمنعهم من الدخول إلى نصب مخصص لذكرى

النزاع في واشنطن.

وبسبب الشلال في ميزانية البلاد أرحأ أوباما زيارة مقررة إلى ماليزيا كما اعلن رئيس الوزراء الماليزي نجيب رزاق في تصريحات أوردتها الوكالة الماليزية الرسمية.

وكان من المقرر أن يزور أوباما ماليزيا في 11 أكتوبر ضمن جولة في جنوب شرق آسيا للمشاركة خصوصا في قمة مجموعة دول آسيا والمحيط

أفريقيا تحتل المرتبة الأولى في سوء التغذية

مليار نسمة من سكان العالم يعانون من الجوع

إعداد / قاسم الشاوش

سياسات اقتصادية معتمدة على الاستيراد والاستهلاك، مقابل انخفاض إنتاجية الموارد الزراعية، وارتفاع التقلبات في إنتاجية المحاصيل والتنمية، وعدم كفاءة الأداء الاقتصادي والزراعي، والأزمات الطارئة التي تضرب الاقتصاديات الزراعية العالمية، أزمة المياه والاحتباس الحراري والجفاف والتصحر والتغير المناخي، الأمر الذي ينتج عنه فقدان شبكة أمان المخزون الغذائي لأغلب بلدان العالم وخاصة النامية منها.

وحذرت منظمات الأغذية التابعة للأمم المتحدة، زعماء العالم من أن بعض المناطق ستفشل في خفض عدد الجوعى إلى النصف بحلول العام 2015م..

وكشفت أحدث تقرير بشأن الأمن الغذائي صادر عن وكالات الأغذية التابعة للأمم المتحدة أن 842 مليون شخص عانوا من الجوع المزمّن بين عامي 2011 و2013، أو ما يعادل 12% من عدد سكان العالم، تراجعاً عن 17% عن الفترة بين عامي 1990 و1992، في انخفاض بالمقارنة مع الفترة بين عامي 2010 و2012 التي بلغ العدد فيها 868 مليون شخص.

وأكدت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) وبرنامج الغذاء العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إنه من غير المرجح أن تفي العديد من الدول بالهدف الذي تبناه زعماء العالم في الأمم المتحدة عام 2000م..

وأشار تقرير الفاو الذي جاء تحت عنوان 'حالة عدم الأمن الغذائي في العالم' إلى أن أكثر من

يعاني قرابة مليار نسمة من سكان المعمورة نقصا حادا ومزمنا في الغذاء بنسبة تصل إلى 12% أي ما يعادل ثمن سكان العالم البالغ عددهم سبعة مليارات بسبب تناقص المواد الغذائية والسياسات الانكفائية في معظم دول العالم الثالث حيث بات انعدام الأمن الغذائي يهدد معظم دول العالم خصوصا البلدان الأشد فقرا ذات الكثافة السكانية المرتفعة في آسيا وأفريقيا إذ أصبح "الأمن الغذائي" أحد أهم التحديات التي تواجه دول العالم اليوم، نظراً لوجود

